لجنة مكافحة التسول

متسولون امام ابواب وزارات معنية بالقضاء على الظاهرة!

ظاهرة التسول ظاهرة مؤسفة تنتشر في اغلب مدن العالم نتيجة الفقر المدقع، الا ان اغلب مزاولي هذه المهنة هم من الاحداث، مما يشكل خطرا جسيما على مستقبل شريحة واسعة من شرائح المجتمع، كون هؤلاء يعدون من بناة المجتمع ورجاله في المستقبل. وهو الأمر الذي يهدد بكارثة اجتماعية كبيرة، وكثرت في الاونة الاخيرة الدراسات والبحوث لعدد من المتخصصين تطالب بانتشال المتسولين من واقعهم البائس وزجهم في المجتمع ليكونوا اعضاء نافعين فيه

بغداد/ سها الشيخلي
تصوير/ سعدالله الخالدي

. ووجد الباحثون ان غالبية المتسولين قد استسهلوا الامر، وامتهنوا التسول لعدة اسباب اهمها سهولة الحصول على المال من دون مشقة تذكر. وتزايد عدد المتسولين بعد ظهور مقاولين يعملون على تنظيم شؤون التسول، مستغلين الدوافع الشخصية. كما يعملون على توفير الحماية الكافية لهم مقابل اقتسام ما يحصلون عليه من اموال من (المحسنين) الذين هم بصدقاتهم يجرون هؤلاء الى مهنة التسول من دون علم ودراية منهم، على امل كسب الثواب والاجر في الدنيا وفي الاخرة. وكان خبر تشكيل لجنة للحد من هذه الظاهرة من الاخبار السارة، وقد تركنا اللجنة تعمل لعدة اشهر لنفسح لها المجال في عملها من دون ملاحقتها بالنتائج، لنرى ماذا استطاعت ان تحققه وما نسبة النجاح في هذه المهمة التي تبدو للكثيرين انها عسيرة.

يقول وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبد السادة شناوة، رئيس لجنة الحد من ظاهرة التسول: لقد تشكلت لجنة الحد من ظاهرة التسول بموجب الامر الديواني المرقم ٤٧ والمؤرخ في ٢٠٠٨/١١/٣٠ من اعضاء يمثلون عدة وزارات ومؤسسات حكومية وبرلمانية هي:

١-وزارة الداخلية ممثلة بشرطة الاحداث
٢-وزارة الدفاع ممثلة بموقف الاسناد والمساعدة في ترحيل الاحداث وتأمين الحماية لهم
٣-وزارة حقوق الانسان
٤-وزارة الدولة لشؤون المحافظات
٥-مجلس محافظة بغداد
٦-مكتب محافظة بغداد
٧-وزارة الامن الوطني
٨-وزارة الصحة
٩لجنة المرأة والطفولة في مجلس النواب
١٠-مدير الرعاية الاجتماعية في الوزارة .

وأنا ارأس هذه اللجنة، وبدأنا العمل في محافظة كربلاء لعدة اسباب اهمها ان هذه لمحافظة تشهد توافد العديد من المجاميع السياحية، ولها مواسم لزيارة العتبات المقدسة يبلغ تعداد الزوار والوافدين اليها من البلدان العربية ودول الجوار بالملايين. ووضعت اللجنة خطة محكمة ومدروسة للقضاء على هذه الظاهرة. وقد نجحنا بنسبة ١٠٠٪ (وبالفعل لدى زيارتي(المحررة)، الى محافظة كربلاء قبل اسبوع لم اجد المتسولين الذين كانوا موجودين في المدينة وخاصة قرب الروضة الحسينية المطهرة).

وبعد ذلك توجه جهدنا الى بغداد بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢ وتم جمع ٢٠٠ متسول، ووضعنا خطة لحل مشاكلهم وبدأنا بالمتسولين الأحداث اذ تم تقسيمهم الى عدة اقسام:

١-الحدث المشرد الذي لا ينتمي الى اسرة، اي فاقد الرعاية الاسرية ويتم ارساله الى دور المشردين وتقدم له الرعاية المطلوبة.
٢-الاحداث المتسولون الذين لديهم اسر يتم استدعاء عوائلهم وأخذ التعهد منهم بعدم السماح للحدث (ابنهم) بالتسول.
٣-المتخلفون عقليا في الامكان ايداعهم في دار الحنان وتقديم الرعاية المطلوبة لهم .

اما الكبار فقد تم تقسيمهم هم ايضا وفق العمر. فاذا كانوا بعمر من ٥٠-٦٠ وعاجزين يرحلون الى دار المسنين. والفئة التي تبدأ اعمارها من ١٨- الى ٥٠ سنة تخصص لهم اعانة شبكة الحماية، مع مراعاة ادخالهم في دورات تشغيلية للتدريب على مهارات عدة، منها النجارة ' الخياطة ' الحلاقة ' الحاسوب . اما دون سن الثامنة عشرة فهم من الاحداث الذين تم تصنيفهم كما ذكرنا قبل قليل ..

اجراءات قانونية ما دور وزارة الداخلية في هذه اللجنة ؟

جمع هؤلاء وعرضهم على القاضي، واذا رفضوا اجراءات الخطة الموضوعة يحالون الى محكمة الجزاء، ويعاقبون بموجب قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته (حيث تعد ظاهرة التسول جريمة يعاقب عليها القانون)، وذلك وفق المواد الآتية: المادة المرقمة ٣٩٠ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد كل شخص كان عمره ١٨ سنة، وقادر على العمل وله مورد مشروع يعيش منه ووجد متسولا. المادة ٣٩١ : الايداع لمدة سنة في دور التشغيل او ايداعه دار المسنين اذا كان مسنا. المادة ٣٩٢ : يعاقب بالحبس والغرامة كل من اغرى شخصا لم يتجاوز عمره الـ١٨ سنة على التسول. وتكون العقوبة الحبس والغرامة وخاصة اذا كان ولي امر المتسول. كما اشركنا وزارة حقوق الانسان في اللجنة. ويؤكد وكيل الوزارة رئيس اللجنة: ان الخطة الموضوعة مدروسة بشكل جيد ولدينا معلومات مفصلة عن الاوكار التي تعمل في هذا المجال. ووجدنا امرأة متسولة تملك مليونا وربع المليون جاء نتيجة التسول. وقالت لنا امراة رفضت خطط اللجنة انها تحصل في اليوم على مبلغ قدره ٧٥ ألف دينار في اثناء تسولها بالقرب من احدى الجامعات ولساعات معدودة . واشار رئيس اللجنة ان الغرض من هذه الحملة هو انساني كون المتسول شخصا معوزا، وأمني حيث يتم استغلال بعض المتسولين من قبل الجهات الارهابية والعمل على اغرائهم بالمال لاقلاق الأمن في الشارع. كما ان وجودهم المستمر في الشوارع يشكل خطورة على الأمن، عدا عن كونه غير حضاري.

على بعد امتار من وزارة الداخلية وجدت امرأة تتسول ومعها ثلاثة اطفال يفترشون الارض !

- بابنا مفتوحة لكل المتسولين لشمولهم بمفردات خطتنا، وما عليهم الا الدخول الى الوزارة مستصحبين معهم المستمسكات المطلوبة. وسيحالون الى وجبة من الوجبات العاملة من دون الخضوع الى الروتين. واضاف الوكيل قد يكون التسول نتيجة عدم وجود فرصة للعمل، فكلما لمنا المتسولين على تسولهم يكون الرد جاهزا، وهو اعطيني عملا اعتاش منه وسأترك التسول.

لدينا مليون وربع المليون عاطل عن العمل، وسنوفر كل ٦ اشهر رواتب الحماية لهم . الارامل والمطلقات والعجزة والمعوقون مشمولون برواتب شبكة الحماية، على ان يكونوا عاطلين عن العمل من دون الخضوع الى المدة.

دور مجلس المحافظة ونسبة الانجاز ما حجم تعاونكم مع مجلس محافظة بغداد حيث هناك لجان خاصة بالمتسولين والمشردين؟

-عمل تلك اللجان بطيء ولم نلمس منهم اي مقترح يذكر او اية خطة مقترحة تعزز عملنا .

ما هي نسبة نجاحكم في تنفيذ برامج الخطة ؟

اعددنا برنامجا مكونا من عدة مراحل: العمل في الساحات العامة، والعمل في المناطق الظاهرة للعيان. اما نسبة نجاحنا فهي لا تتعدى الـ ٥٠٪ لكننا كما ذكرت احرزنا نسبة نجاح ١٠٠٪ في محافظة كربلاء، ووجدنا هناك العديد من المتسولين جاؤا الى كربلاء من محافظات اخرى. واعددنا بوسترات لكي ننبه المواطن لمعرفة من هو المستحق للصدقة، واقترحنا ان نضع صندوقا للصدقات يكون في الجوامع والمساجد والحسينيات. وهذا المقترح ينتظر الموافقة . نحن لا نريد ان نوجد سجنا لهؤلاء المتسولين، بل نريد ان نعالج المشكلة بشكل حضاري وانساني وأمني .

دردشات مع متسولين

اخترنا مجموعة من المتسولين القريبين من الوزارات المشتركة في لجنة الحد من التسول، وبدأنا بوزارة حقوق الانسان(التي ترفض وزيرتها لقاء الصحفيين في كل مرة، متعللة بكثرة الاعمال !)، بالقرب من الحاجز الكونكريتي كانت تجلس امرأة تبدو في العقد الخامس من عمرها. سدت علي الطريق وطالبتني ببعض النقود، ذلك انها لم تفطر حتى الان (كانت الساعة تقارب الثانية عشرة ظهرا). وعندما اخبرتها انها تجلس امام وزارة تدافع عن حقوقها قالت من دون اكتراث : ما اكثر الكلام وما اقل التطبيق !

وعلى مسافة بضعة امتار من وزارة الداخلية، تفترش الارض امرأة بدينة سمراء اللون الارض مع طفلين من اطفالها، ومعها مجموعة من الـ(سندويج) وعلب العصائر، وما يحتاجه الطفل الآخر الرضيع من (الرضاعة) وملابس. وجلست على الرصيف وكأنها في نزهة. تقدمت منها لأسالها عن معيل الاسرة، ولماذا تفترش الارض مع صغارها ؟ قالت ان زوجها عاطل عن العمل وطرق كل الابواب ليعمل لكنه يجد من يقول له ان يدفع مبلغا كبيرا ليعمل شرطيا في هذه الوزارة، وأشارت بيدها الى وزارة الداخلية .

وبالقرب من وزارة الصحة تجلس القرفصاء، سيدة تعدت العقد الخامس من عمرها، سألتها ان كانت قد انجبت بنتا او ولدا ينتشلونها من محنتها هذه، فقالت انها لا تريد ان تثقل عليهم فهم لا يملكون قوت يومهم. وعجبت لأمر تلك المرأة كيف تقوم بالاستجداء وهي صاحبة كرامة تمنعها من طلب المساعدة من ابنائها؟ اخبرتها ان لها حقوقا ليس على ابنائها فحسب بل على الدولة، وأرشدتها للذهاب الى دار الرعاية الاجتماعية لكنها قالت انها لا تمتلك المستمسكات المطلوبة منها.

ومع كل ما سمعناه تبقى الحلول قاصرة في انهاء المشكلة، ذلك ان الموضوع بحاجة الى دراسة اكثر عمقاوعلاجات اكثر شمولية ، كما ان الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة الان تجعل من محاولة الحد من ظاهرة التسول امرا مرهونا بحل مشاكل اخرى، ربما كانت اكبر من مشكلة التسول والامر مرهون بجدية واستمرار العمل.

الشركة العامة لمنتجات الالبان

منتجات جيدة وظروف عمل سيئة وروتين يعرقل التطور

بغداد/ المدى
تصوير/ مهدي الخالدي

لماذا لايتم صرف فروق الرواتب لعمال الشركة؟

برغم اغراق السوق المحلية بمنتجات البان مستوردة ومتنوعة وبعبوات انيقة، الا ان تلك المنتجات غالبا ما تتعرض الى التلف لعدة اسباب. اهمها حساسية هذه المادة للظرف الجوي، وسوء الخزن، وطول بقائها في الشاحنة لاتمام اجراءات الفحص ما يعرضها الى التلف، مع العلم انها معبئة ومغلفة بشكل جميل وأنيق، عكس منتجاتنا المحلية. و تبقى الحاجة ملحة للعائلة العراقية لمادة الالبان بكل انواعها، ذلك انها تشكل الغذاء الرئيس لكل افراد العائلة من دون استثناء، وبات من الضروري جدا تنشيط صناعة الالبان المحلية، سواء كانت تابعة للقطاع العام او الخاص. بعد توقف دام فترة طويلة عادت منتجات البان الشركة العامة لمنتوجات الالبان الى العمل، الا ان تلك العودة رافقتها ظروف عمل سيئة، ما جعل المنتوج لا يغطي سوى ١٠٪ من السوق. ترافق ذلك مع تزايد المطروح من المنتجات المستوردة. ومعمل الالبان في ابي غريب من معاملنا المحلية المعروفة اكتسب ذات يوم شهرة متميزة لدى العائلة العراقية.

بناية المعمل بدت قديمة ومتهالكة، وآثار القصف قد طالت صهاريج الحليب واوجدت فيها ثقوبا عديدة، وكانت بعض ابنية الاقسام تبدو من دون منافذ، وما زال المعمل يضم كثيرا من الانقاض وتبدو بعض جدرانه مهدمة، ذلك لان المنطقة قد شهدت عمليات عسكرية في اثناء احداث عام ٢٠٠٣، كما كانت الى وقت قريب تعد من المناطق الساخنة في بغداد. المدير العام للشركة المهندس يوسف نوري أوضح أن الشركة تأسست عام ١٩٥٣ وهي من الشركات القديمة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن. وكانت تنتج انواعا مختلفة من الالبان.

عاود المعمل نشاطه مباشرة بعد سقوط النظام، بفضل حماية المنتسبين له، الا ان المنطقة شهدت احداثا ساخنة ما استدعى التوقف فترة طويلة. قبل شهرين فقط عدنا الى العمل، وكان توقفنا بسبب عدم امكانية الحصول على الحليب الخام من مراكز جمع الحليب. والشركة لديها ٤ مصانع هي (معمل في الديوانية، واخر في الموصل، ومعمل ابو غريب، ومعمل حليب الاطفال بلادي). وحليب الاطفال متوقف الان عن العمل الذي كان ضمن مذكرة التفاهم حيث كان ينتج ضمن مفردات البطاقة التموينية، حيث كنا ننتج حليب الاطفال بمواصفات جيدة وعلى نوعين (خال من الدسم ونصف دسم).

الان معاملنا جاهزة للانتاج، ولدينا مباحثات مع وزارة التجارة للعودة الى تزويد البطاقة التموينية بأنتاجنا. ويشير المهندس نوري الى ان وزارة التجارة كانت تزود مربي الابقار بمادة (النخالة) لتستخدم كمادة علفية، الا انها الان تبيع هذه المادة في السوق السوداء ما اثر سلبا على عملنا. لذا يتطلب الامر تدخل الدولة مع العلم ان وزارة الصناعة لم تقصر معنا.

معوقات عملية

الوضع الامني كان احد اكبر المعوقات في العمل، الا ان الاوضاع الان جيدة كما أكد المهندس. المكائن والمعدات العاملة الان كلها قديمة وانظمتها بحاجة الى تحديث وصيانة وتاهيل. نحن متوقفون الان عن انتاج الحليب السائل لصعوبة الحصول عليه من مراكز انتاج الحليب البالغة ١٢ مركزا وتنتشر في اليوسفية والفلوجة وابي غريب.

اهم معوقات العمل هو العدد الكبير من منتسبي الشركة، حيث يتطلب الامر صرف الرواتب لهم مع العلم ان النظام المعمول به الان هو نظام التمويل الذاتي. والشركة جادة في تلبية رغبات المستهلكين، والعناية المطلوبة بالتعبئة والتغليف لتنافس المنتوج المستورد، مع العلم اننا لا نستخدم المواد الحافظة ابدا.

جولة في المعمل

كان المعمل في ذلك اليوم الذي زرناه فيه متوقفا لعدم وجود المادة الخام، وهي مادة الحليب، كما كانت الكهرباء مقطوعة عن المعمل وطلبنا تشغيل المولدة لكي نرى المصنع ونصوره، فكان يبدو مخربا ومهملا وزجاج النوافذ محطمة. التقينا عددا من العمال والعاملات للاستفسار عن وتيرة الانتاج القائمة في المعمل.

يقول العامل محسن سرحان: اننا نعاني صعوبة العمل كون المعامل قديمة وعمليات التصليح تحتاج الى وقت، وتجري بصورة بطيئة وانظمة التشغيل ممكن استبدال بعض اجزائها من السوق المحلية، الا ان الروتين يعرقل عملنا. في قسم الصيانة لدينا عشرة عمال يقومون بتأهيل المكائن التي هي في الاصل غير صالحة للاستخدام. نريد استبدال المكائن باسرع وقت فنحن نسمع بالوعود ولكن لا نرى التنفيذ! فيما أكد عامل التعقيم رفيق حمزة على قضية الرواتب حيث قال: لم نتسلم حتى الان فروق الرواتب، مع ان كل الوزارات قد استلمت حصتها ، كما ان مخصصات الخطورة لم تشملنا كوننا نعمل بنظام التمويل الذاتي. ويقولون أننا نعمل الان بموجب قرض من وزارة المالية لحين استطاعتنا ان نسدد القرض، فليس هناك مخصصات. عامل آخر في الصيانة أكد ان المكائن التي ستصل المعمل هي من شركات غير معروفة، فبعضها تركية واغلبها تجميع وغير جيدة، وهذا يعني اننا لم نفعل شيئا. اما احدى العاملات فعلقت على الأثاث كونه غير جيد والمناضد والكراسي قديمة وبعضها محطم . وان ارضية المعمل كلها وحتى اقسام الادارة فيها غير ملائمة و(الكاشي) بحاجة الى التبديل.

وتظل الكهرباء فيما يبدو من اهم المشاكل الأمر الذي يتطلب الاستثناء من البرمجة، ومع وجود المولدات الا ان مشكلة (الكاز) عائق آخر. وهذا ما أكده مدير المصانع المركزية المهندس عبد الرزاق الذي اشار الى ان انقطاع الكهرباء يقود الشركة الى الخسارة. فالمستورد من الالبان كثير الا ان اسعارنا مدعومة، ومع قلة الانتاج تنافسنا البان بماركات متنوعة. المفروض من الدولة تقليل المستورد، ونطالب بتحديد اسعار الاعلاف وخاصة مادة النخالة. عدنا الى العمل في الاول من شباط ونرجو استبدال نظام التمويل الذاتي بالنظام المركزي. كان لدينا مشروع الحليب المعقم وهو تحت الانشاء، وكان من المفروض انتهاء العمل به في مطلع عام ٢٠٠٩ لكنه تأخر بسبب التمويل الذاتي. مشروع آخر هو مشروع (جبن المثلثات) قطعنا شوطا في انجازه حيث وصلت نسبة الانجاز الى ٧٥٪ والمكائن جاهزة تنتظر العمل. نحتاج الى عدة مراحل منها التشغيل التجريبي. المهندس صائب اشار الى ان الطريق الى ابي غريب طريق طويل وشاق لكثرة نقاط التفتيش والمفارز العديدة، ويقترح مفاتحة وزارة النقل لتخصيص حافلاتها لنقل المنتسبين.

السيطرة النوعية والبيئة مدير قسم السيطرة النوعية قائلا: ننتج حسب حاجة السوق المحلية، ولدينا عدة شعب لمختبرات متنوعة منها شعبة الرقابة النوعية.

ومن شعبة المختبرات البيئية حدثتنا سندس فؤاد قائلة: البيئة تؤثر الانتاج بدرجة كبيرة. يتم تصريف الماء الى مبزل المصب العام الذي يبعد ٤ كم عن سياج الشركة. لدينا وحدة معالجة المياه وهو قيد الانشاء (مشروع معالجة المياه الصناعية لمجمع ابو غريب نفذ منه ٧٠٪) والباقي متوقف بسبب شركة فيتو الاماراتية.

مشكلات قسم التسويق

اما مدير التسويق مغيرة ياسين فأوضح لنا معاناة الشركة من قضية توزيع المنتجات. فالشركة كما قال بحاجة الى سيارات توزيع، والموجود لدينا خمس سيارات فقط، و بسعة طن واحد، لذا لا نستطيع ان نوزع سوى لجانب الكرخ من بغداد. نغطي حاجة السوق المحلية بنسبة ١٠٪ بينما كنا في السابق نغطيها بنسبة ٦٠٪ لوجود عدد من سيارات التوزيع. ونحاول الوصول الى الرصافة. لكن نعاني غلق الجسور ولا يسمح لنا الا العبور على جسر المثنى فقط. لكن برغم كل شيء فنحن نبيع كل يوم ١٠ أطنان من منتجاتنا، بينما كنا في السابق نبيع ٧٠ طنا حليبا فقط، واسعارنا لا تزال تنافسية .